

تقرير الرصد الأولي بشأن انتخابات مجلس الامة 2023

بتاريخ 23/5/2023

تمهيد:

في يوم الاثنين الموافق 2023/5/3، صدر المرسوم رقم (64 لسنة 2023) بدعوة الناخبين للانتخاب أعضاء مجلس الأمة الصادر وفقاً لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد و الذي قرر يوم الثلاثاء الموافق 6 يونيو 2023 موعداً ليوم الانتخاب، علماً بأن هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها في الكويت التي تحدث جراء صدور مرسومين لحل برلمان 2020:

- المرسوم رقم 136 لسنة 2022 والصادر بتاريخ 2 اغسطس 2022 بحل مجلس الأمة (2020)
- المرسوم رقم 62 لسنة 2023 بحل مجلس الأمة (2020) والصادر بتاريخ 1 مايو 2023 والذي صدر لتصحيح الخطأ الذي شاب مرسوم حل المجلس الأول والذي تم ابطاله بموجب حكم المحكمة الدستورية في الطعون أرقام (11) لسنة 2022، (12) و(41) لسنة 2022، (14) لسنة 2022، (15) و(44) لسنة 2022 (طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام 2022).

وحتى كتابة هذا التقرير لم يصدر مجلس الوزراء الكويتي قراراً بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية في المراقبة على العملية الانتخابية على غرار الانتخابات السابقة وعملاً بالعرف المتبع في كل انتخابات برلمانية أو بلدية وذلك تأكيداً على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " المفوضية الأهلية للديمقراطية " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء مجلس الامة 2023 والتأكد من نزاهتها وفقاً للقوانين المعمول بها. فقد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر وذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عاداتها، وكذلك الإعداد لإقامة دورة تأهيلية للمتطوعين بالتشارك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).

كما قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية وكافة المرشحين وقياسها مع القوانين والانظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت.

وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية وحتى الفرز النهائي للأصوات:

أولا - إدارة الانتخابات:

بعد أن أطلت المحكمة الدستورية مرسوم قانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي تولت الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، فإن إدارة العملية الانتخابية لازالت على شكلها السابق، من حيث توزيعها بين وزارات العدل، والداخلية، والإعلام، والبلدية.

1- لجنة عليا للانتخابات:

أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي صباح يوم الأربعاء الموافق 3 مايو 2023 قراراً بتشكيل لجنة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية كل من: وزارة العدل ووزارة الإعلام ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة بلدية الكويت لتتولى مهام الإعداد والتنظيم والتجهيز للانتخابات القادمة لعضوية مجلس الأمة وذلك سعياً لاستكمال كافة الترتيبات والاستعدادات اللازمة لتنظيم عملية الانتخابات القادمة ولضمان ممارسة الناخبين بواجبهم الوطني بسهولة ويسر.

2- وزارة الداخلية:

باشرت وزارة الداخلية من خلال "إدارة شؤون الانتخابات" الإعلان عن فتح باب الترشح للانتخابات "أمة 2023" خلال الفترة من 5 مايو 2023 وحتى نهاية يوم 14 مايو 2023 ولمدة عشر أيام خلال الفترة من 7:30 صباحاً و حتى الساعة 1:30 ظهراً بما فيها أيام العطل. وقد جاء هذا الإعلان وفقاً لأحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

كما أصدر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد قراراً بتحديد وتقسيم لجان انتخاب أعضاء مجلس الأمة، وجاء القرار في مادته الأولى على أن تُحدد وتقسّم اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والمحدد لها الثلاثاء الموافق 6 يونيو المقبل حيث يبلغ عددها (759) لجنة، كما تم اعتماد (118) مدرسة كمراكز للاقتراع لتصويت الناخبين، موضحاً أنه تم اعتماد خمس مدارس كلجان رئيسية في الدوائر الانتخابية الخمس لإعلان النتائج النهائية للانتخابات.

3- المجلس الأعلى للقضاء:

وافق المجلس الأعلى للقضاء، في اجتماعه أمس، على تشكيل اللجنة القضائية الاستشارية المشرفة على سير العملية الانتخابية، مقررًا تكليف نائب رئيس محكمة الاستئناف عضو المجلس المستشار يونس الياسين رئاسة اللجنة المذكورة، وعضوية المستشارين إسحاق الكندري وسلطان بوجروة وعادل الدوسري وعبدالسلام البعيجان، حيث ستتولى وضع وتشكيل اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية المشرفة على سير الانتخابات. كما وافق المجلس على تكليف المحامي العام الأول في النيابة العامة المستشار بدر المسعد برئاسة لجنة فحص طلبات المرشحين للانتخابات، للتأكد من توافر شروط الترشح في المتقدمين لها، إلى جانب عضوية بعض الجهات الرسمية في الدولة، منها الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية، وإدارة الفتوى والتشريع، والأدلة الجنائية وإدارة شؤون الانتخابات.

و تجدر الإشارة الى جمعية الشفافية الكويتية قد ألفت رئيس المجلس الاعلى للقضاء بالإنابة المستشار / عادل بورسلي بتاريخ 8 مايو 2023 و ذلك في اطار التحضيرات لمتابعة الانتخابات البرلمانية و تم تباحث العديد من المواضيع أبرزها تسهيل مهمة منتظمات المجتمع المدني لمراقبة سير اجراءات العملية الانتخابية ،وقد أبدى سعادة المستشار تعاونه و كافة أعضاء السلطة القضائية الكامل و حرصهم على تمكين المجتمع المدني من دورة في متابعة الانتخابات لنقل الصورة الحقيقية بكل شفافية بما فيها الجهود التي يقوم بها الجهاز القضائي و كافة الجهات الحكومية .

4- بلدية الكويت:

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، فقد أصدر مدير عام البلدية م.أحمد المنفوشي قرارا بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على استعدادات البلدية لانتخابات مجلس الأمة بهدف القيام باتخاذ الترتيبات والاستعدادات الخاصة بانتخابات مجلس الأمة والتنسيق بين البلدية وكافة الجهات المعنية وفقا لأحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 وتعديلاته والقوانين والنظم المقررة بهذا الشأن، ومتابعة تنفيذ الاشتراطات والضوابط الخاصة بترخيص الإعلانات والمقرات الانتخابية والوقوف على احتياجات البلدية اللازمة لأداء دورها المنوط بها في تلك الانتخابات واتخاذ ما يلزم بشأنها والتنسيق مع وزارة الداخلية وغيرها من الجهات الحكومية ووسائل الإعلام بشأن خطة البلدية واستعدادها لإنجاز المهام المنوطة بها ومتابعة أعمال النظافة بجميع مواقع المدارس المخصصة للاقتراع والمناطق المحيطة بها حسب الاختصاص والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن.

5- وزارة الإعلام:

أعلنت وزارة الاعلام عن اتاحة الفرصة لتسجيل وعرض البرامج الانتخابية للمرشحين لانتخابات " أمة 2023 " على شاشة تلفزيون دولة الكويت والبرنامج العام بإذاعة دولة الكويت، وأضافت الوزارة أن استقبال المرشحين للتسجيل سيكون في الفترة ما بين 17 إلى 24 مايو 2023، كما أوضحت الوزارة أنها ستخصص لكل مرشح مدة زمنية لا تتجاوز الدقيقتين.

كما أصدر وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري قراراً في شأن شروط وضوابط التغطية الإعلامية والاعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة , وتضمن القرار السماح للوسائل الإعلامية الالكترونية والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة المرخصة بإجراء استطلاعات الرأي التي تعنى بالشأن الانتخابي وفق 3 شروط هي:

- 1- أن تتم استطلاعات الرأي التي تعنى بالشأن الانتخابي بعد الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الإعلام، وموافقة الجهات المعنية وفقاً للقوانين والأحكام المنظمة لذلك.
- 2- أن تتصف بالموضوعية، وتتم وفقاً للأصول العلمية والمهنية المتعارف عليها.
- 3- أن لا تتضمن أيًا من المحظورات المنصوص عليها قانوناً.

و تشيد الجمعية بالإجراءات النوعية التي اتخذتها ووزارة الاعلام بشأن دعوة المرشحين لتسجيل و عرض برامجهم الانتخابية و كذلك محاولتها ضبط فوضى استطلاعات الرأي الانتخابية حيث تتوافق تلك الاجراءات مع المعايير الدولية للإعلام الرسمي .

6- وزارة التربية:

خصت وزارة التربية 123 مركز اقتراع (مدارس حكومية)، وتم توزيعها بحيث تكون عدد اللجان الرئيسية وفق الجداول التي وضعتها وزارة الداخلية: 5 لجان رئيسية في كل دائرة واحدة، إضافة إلى 118 لجنة فرعية موزعة على المدارس التي ستجرى فيها الانتخابات. وستعمل الوزارة على تجهيز هذه المقار بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، حيث سيتم توفير الأثاث اللازم وإبلاغ الإدارات المدرسية بالتنسيق لتسهيل مهمة وزارتي الداخلية والعدل لتحديد الأماكن المناسبة في هذه المدارس.

ثانيا - تسجيل المرشحين:

بعد عشرة أيام من فتح باب الترشح، أغلقت "إدارة شؤون الانتخابات" باب الترشح للانتخابات "أمة 2023" على تسجيل 252 مرشحاً، بينهم 15 امرأة، موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس، وذلك بعد تسجيل حالي انسحاب، في عدد إجمالي هو الأضعف منذ انتخابات يوليو 2013.

المرشحين		الدائرة الانتخابية	الترتيب
رجال	نساء		
33	3	الأولى	5
39	3	الثالثة	4
51	4	الثانية	3
55	1	الخامسة	2
61	4	الرابعة	1

الجدول يوضح أعداد المرشحين بالترتيب من الأقل إلى الأعلى:

ثالثا – جدل دستوري:

بتاريخ 2023/5/22، حجت المحكمة الدستورية الطعن الذي تلقته أخيرا والذي يطلب بطلان حكمها القاضي خلال مارس الماضي ببطلان مجلس 2022 وعودة مجلس 2020، وذلك للحكم يوم الأربعاء الموافق 24 مايو 2023 م، والذي تقدم به أحد المحامين نيابة عن النواب السابقين محمد المطير وحمد العبيد وفارس العتيبي ومبارك الحجرف ومحمد العجمي ويوسف البذالي. ويستند الطعن إلى دفع عدة، أبرزها الاعتراض على أعمال المحكمة رقابتها على مرسوم حل مجلس 2020، حيث يرى بأنه من أعمال السيادة التي تخرج عن اختصاص المحاكم، حيث قضت المحكمة الدستورية في 19 مارس 2023 بإبطال عملية الانتخاب في الدوائر الخمس برمتها، وبعدم صحة عضوية من أُعلن فوزهم فيها، وذلك بسبب بطلان حلّ مجلس الأمة، وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة، التي جرت على أساسها هذه الانتخابات، مما فتح باب الجدل الدستوري حول مدى استمرارية هذه الانتخابات من عدمها.

كما ثار جدل دستوري حول سريان المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2022 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، بما يشمل إضافة بعض المناطق إلى الدوائر الانتخابية القريبة منها جغرافيا، والمرسوم بقانون رقم (5) بما يشمل اعتماد التصويت للانتخابات أعضاء مجلس الأمة وفق عنوان السكن المسجل في البطاقة المدنية.

رابعاً – الخطاب الانتخابي:

وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي كـ " تويتر " ومنصات أخرى دوراً في الانتخابات النيابية الحالية التي يبدو أنها خارج السيطرة الرسمية بسبب غياب الضوابط الواضحة على صعيد التغطيات الإخبارية. فقد تعرّض بعض المرشحين لشيء من التنمر الإعلامي من بعض وسائل الإخبارية.

في ظل فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي لوحظ استخدام عدد من المرشحين استخدام ما يسمى بـ "المقرات الافتراضية"، وذلك من خلال تركيز عدد من المرشحين على إطلاق حملاتهم الانتخابية من خلال حسابهم الرسمي في "تويتر"، وكذلك حسابات بعض المغردين المشاهير وذلك لطرح برنامجهم الانتخابي .

كما لوحظ عزوف ممثلين عن التيار المدني الكويتي والحركات السياسية الليبرالية و بعض الشخصيات الوطنية عن الترشح لأسباب عدة قد يكون أهمها عدم وجود تطمينات باستقرار الحياة البرلمانية ، و لعل حسم معركة رئاسة البرلمان مبكراً هي أهم ملامح المشهد الانتخابي الحالي .

خامسا - الفساد الانتخابي:

بعد إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقي تلك البلاغات .
و قد اعلنت وزارة الداخلية عن تخصيص خط ساخن للتواصل مع المواطنين للإدلاء بكافة المعلومات الجديدة بخصوص انتخابات مجلس الأمة 2023 خاصة فيما يتعلق بشراء الاصوات بصور عدة وذلك تجسيدا لمقولة كل مواطن خفير ، وأكدت أن التعامل مع المعلومات المرسلة سيكون بسرية تامة مشيرة الى ان رقم الخط الساخن هو 97272672 ، كما ذُكرت الداخلية بالعقوبات المترتبة على ارتكاب تلك الجرائم وهي الحبس لمدة تصل الى 5 اعوام وغرامة 5000 دينار ونشرت على حسابها "بوست " يوضح العقوبات ووسائل وآليات شراء الاصوات .
و قد لوحظ حتي كتابة هذا التقرير عدم قيام وزارة الداخلية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني للإشراف و المراقبة على سير العملية الانتخابية خلافاً لما تم التعارف عليه في الانتخابات الماضية .

انتهى